

صدقة موقوفة بعد وفاتي علي عبد الله في حياته قال ثم بعد الله في
حياته فاذا هلك عبد الله رجعت الي الورثة ولم تكن وقفا وكذا قال ذلك
في صحة قال لا يكون وقفا ولا يجوز ذلك ولم يطل ذلك قال لا
هذا وقف ولم يحمل اخره للمساكين قلت ارابت اذا قال ارضي صدقة موقوفة
بعد وفاتي للفقراء والمساكين وليس له مال غيرها فإني الورثة ان يجوز ذلك
قال يجوز الثلث منهم وسقط الباقي فيكون للورثة قلت ارابت ان قال
ارضني هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي علي ذريتي فإني الورثة ان يجوز ذلك
ولا مال غيرها قال لا يكون الثلث منها وقفا علي ذريته ومن بعد بعدهم وقفا علي
المساكين ويكون الثلث الباقي من جميع الورثة مطلقين لا وقف فيهما
قلت ارابت ان قال ارضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي علي الفقراء والمساكين
ولا مال غيرها فإني الورثة ان يجوز ذلك قال لا يكون الثلث منها وقفا علي
ما وصفت لك وسقط الثلث الباقي ان قلت فاذا اطلق القاضي الثلثين منها
للورثة وجلس الثلث منها للوقف ثم خرج بعد ذلك مال كثير يخرج من ثلثه
قال يريد الثلثين الي الوقف فيكون الاصل كلها وقفا ويكون المال للورثة قلت
ارابت ان كانت الثلثان من الارض لما درهما القاضى الي الورثة باع بعضهم
حصته من ذلك ولم يبق الاخر من ظهر الميت مال كثير كيف يكون العود عندك
فذلك قال يوجد جميع ما بقي من هذه الارض الميت فيكون وقفا من الثلث
ويؤخذ من مال الميت بقية ما يبيع من الارض ويشترى بها ارض موقوفة علي مثل
ما اهرجه الميت ويقسم الورثة الباقي بعد ذلك علي ارضهم وتحسب علي الذي باع

حصته

حصته من الارض بقية ما صار في يده منها قلت ولا يراد بصدقة الا قلت
فاذا قال ارضي صدقة موقوفة بعد وفاتي علي الفقراء والمساكين ولم يبق مال
كثير غايب عنه فإني الورثة يجوز ذلك قال لا يكون لهم الثلثان ويكون الثلث
الباقي وقفا علي ما وقفه الميت فاذا اقدم المالك رما يبيع من الارض الي الوقف ولو
قدم بعضه ردت من الارض بقية الثلث ذلك علي ما فرضت لك قلت ارابت ان
وقف ارضي في الثلث ولم يبق مال كثير من مال ذبيبة قبل ان يموت ثم مات والمال
له غيرها قال لا يجوز الثلث منها وسقط الثلث الباقي قلت ارابت لو وقفها
واوصى بوقفها ولم يبق مال كثير ثم مات ثم مات ثم مات ثم مات ثم مات
حتى ضاع المال قال لا يجوز الوقف في الثلث منها وسقط الباقي قلت ارابت اذا
اوصى بوقف ارضه بعد وفاتي علي اوجه سبعة معلومة تحذرت منها ثم قبل
موت الموصي ثم مات الموصي صي قال العترة ميراث ولا يكون الا هذا الوقف قلت فلو
حدثت العترة بعد وفاته والارض والعترة يجزيان من الثلث قال فالعترة
للموقوف عليهم الارض وكل عترة تحذرت قبل موت الموصي في الورثة دون اهل
الوقف قلت ارابت لو وقفها في مرضه الذي مات فيه وفيها عترة ميراث ووقفها
لمن تكون العترة قال لا للوقف وكذلك لو ان رجلا وقف ارضه
له كانت العترة له خاصة والوقف هل ينهي في حق الاكل لو وقف ارضه
في مرضه او بعد موته وعليه دين لا يستعثرن جوارحه بعد الثلث بعد الدين
وفي الذخيرة قال وفي العترة والى الصغرى الوقف اذا اوصى الي ما بعد الموت
حتى يجمع بالاجماع يعبر من جميع المالك في شكل مخالف المذكور في الكتب هذه

وقف واليهما لا يرتوي